

في كل سنة ربه او اربعة فان لم يتبع القبيلة ذلك من الهم
 اذ في القبائل نسب اعترفت بالعضا والقائ كما حرم وان كان
 ممن يتناهم في البحر والوايل في عرفا قلته اهل حرفة او حرفة
 وعاقلة المعتق ومولى المولادة موكاه وعاقلة ولا للملاعة
 عاقلة امة فان ارفعاه الاب بعد ما عقلوا عنه رجوعا عما قلته
 بما عروا وانما تعقل العاقلة ما وجب بنفس القتل فلا تعقل
 جنابة عرو ولا جنابة عبد ولا ما لم يمتح او اعترف الا ان يمتح
 ولا اقل من نصف عشيرة بل ذلك على الجا ولا يدخل النساء والصبيا
 والعقول ولا يعقل مسلم عن كافر ولا كافر عن كافر
 وان اختلفا لثمة ان لم يكن الصراوة بين الملكتين ظاهرة كاليهود مع النصارى
 وان لم يكن الذي عاقلة فالذي في ما لم يمتح سبب وليس يعقل
 عنيتي لما لو في كالتقوان يخرج عا عبد خطاه فعمل العاقلة
كتاب الوصايا الوصية تمليك مضاف اليها بعد الموت وهي
 مستحبة بمار والثلثان كان الوصية اغنيا ما ويستعمل
 بالصائم والاقرب اليها اجب ولا تصح بما لا يملك الثلث ولا لثمة
 بركة ولا لثمة الا باحازة الوصية وتصح بالثلث العجوز ان
 اجبرها وتصح للمسلم الذوق والكسر ونحوه في المال
 وبين

وبين ولد رثة اقل من ستة اشهر ولا تصح الوصية له وان اوصى
 بامته ربه وصحة الوصية والاشهاد ولا بد في الوصية من القبول
 وتعتبر مجرد موت الوصية ولا اعتبار بالرزق والقبول في حوته وبه
 تمكلا لان موت الوصية بعد موت الوصية قبل القبول فان
 يملكها وتصب له رثته ولا تصح بغيره ولا مكاتب وان ترك
 وفاة والوصية مؤجرة عن الدين فلا تصح مما يمتح بطلان به الماله
 الا ان يدل الغرماة والموتح ان يرجع في وصية فولا او فعلا يقطع
 حق المالك في الضميمة او يترك الملكة كالبيع والهبته وان اشترى او
 مرجع بعد ذلك ويوجب في الوصية به زيارة لا يمكن التسليم اليها
 كالتسويق والبناء في البر والحشود والقطر وقطع الثوب ونحو
 الشاة جريح لا غسل الثوب وتخصيص الارزهره والحق وليس
 يرجوع عند عجز جلا والدي غر ولا في لآخر الوصية او كروية
 اوصيت به الفلان فخرى حرام ولو قال ما اوصيت به فلان فرجوع الا
 ان يكون فلان الشافي بيتا وتطهر به للرضوخ وصحة الوصية كغيرها
 بعد ما وكذا اقرره ووصية وصية لثمة الكافر وان قيل ان يملك او
 يمتح بحد الوصية بعد الموت والاشهاد والاشهاد على من كان
 مالان على الوصية بتمسك والحق قلته **باب الوصية بالمال**